

تساؤلات عن المواجهة بين القانون والذكاء الاصطناعي*

موكه عبد الكريم⁽¹⁾

(1) أستاذ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد

الصادق بن يحيى- جيجل، 18000 الجزائر.

البريد الإلكتروني: moukaabdelkrim@univ-jijel.dz

الملخص:

أصبح انتشار الذكاء الاصطناعي وأدواته بسرعة غير مسبوقة، في بعض الحالات تتجاوز بكثير القطاع التكنولوجي مما أدى إلى بسط سيطرته على كل المجالات بما فيها المجال القانوني، مما أثار العديد من الإشكالات القانونية لاسيما ما ارتبط خاصة بعلاقات العمل أين أصبحت التقنية التكنولوجية منافسة لها، كما أن استعمالها اجتاحت مجال العمل القضائي في إطار العدالة التنبؤية في شكل برمجيات تنفذ خوارزميات تعمل بشكل أساسي على أساس إحصائي، كما مجال المسؤولية تأثر كثيرا بتدخل استعمال الذكاء الاصطناعي في إثارتها أو انتفاءها، مما يستوجب ملاءمة هذه التكنولوجيات حتى تظل خاضعة للنشاط البشري تحت سيطرته.

الكلمات المفتاحية:

الذكاء الاصطناعي، القانون، المسؤولية، العقد، القضاء

* تاريخ إرسال المقال 2026/04/25، تاريخ مراجعة المقال 2026/05/03، تاريخ نشر المقال 2026/06/30.

المؤلف المراسل: moukaabdelkrim@univ-jijel.dz

Questions about the confrontation between law and artificial intelligence

Summary :

The proliferation of artificial intelligence and its tools has occurred at an unprecedented pace, extending in many cases well beyond the technological sector, thereby enabling its penetration into all fields, including the legal domain. This has given rise to numerous legal issues, particularly those relating to labour relations, where artificial intelligence has become a direct competitor to human activity. Its deployment has likewise permeated the field of judicial work within the framework of predictive justice, in the form of software executing algorithms that operate primarily on a statistical basis. The field of liability has also been profoundly affected by the involvement of artificial intelligence, both in terms of its engagement and its exoneration. It is therefore imperative to regulate these technologies so that they remain subject to human oversight and control.

Keywords:

Artificial intelligence, law, contract, judiciary.

Questions sur la confrontation entre le droit et l'intelligence artificielle

L'essor de l'intelligence artificielle et de ses applications s'est produit à un rythme sans précédent, dépassant largement le seul cadre du secteur technologique pour s'étendre à de nombreux domaines d'activité, y compris le domaine juridique. Cette expansion soulève de multiples interrogations et défis juridiques liés à son utilisation et à ses conséquences.

Les relations de travail figurent parmi les domaines les plus concernés par cette évolution, l'intelligence artificielle apparaissant, dans certains secteurs, comme une concurrente directe de l'activité humaine. Son utilisation s'est également développée dans le domaine judiciaire à travers les mécanismes de justice prédictive, reposant sur des logiciels exploitant des algorithmes fondés principalement sur l'analyse statistique des données et des décisions antérieures.

Par ailleurs, le régime de la responsabilité juridique se trouve profondément affecté par l'intervention de l'intelligence artificielle, tant en ce qui concerne l'engagement de la responsabilité que les causes susceptibles d'en justifier l'exonération. Cette situation soulève des questions inédites relatives à l'identification de l'auteur du dommage, à la répartition des responsabilités entre les différents intervenants et à l'adaptation des règles juridiques existantes aux nouvelles réalités technologiques.

Dans ce contexte, il apparaît indispensable de mettre en place un cadre juridique approprié permettant d'encadrer le développement et l'utilisation de l'intelligence artificielle, afin de garantir que ces technologies demeurent au service de l'être humain, sous son contrôle effectif et dans le respect des principes fondamentaux du droit, de l'éthique et de la protection des droits et libertés.

Mots clés

L'intelligence artificielle, le droit, le contrat, l'appareil judiciaire.

مقدمة:

تعرف استعمالات الذكاء الاصطناعي نموا هائلا نظرا لما توفره من فرص كبيرة وواعدة¹ ، خصوصا في قدرتها على التعلم الآلي Learning Machine وكفاءتها التنبؤية العالية استعمالات تنبأت لها العديد من المؤسسات والحكومات ما دفعها للعمل من أجل الانتفاع من مزاياها على قدر المستطاع، مثال ذلك عمليات الأداء والدفع في مجال المعاملات المصرفية، وتنظيم السير والطائرات ذات التحكم عن بعد Drone ، تقنيات التعرف على الوجوه والتطبيقات الذكية على الهواتف النقالة...الخ.

يوازي هذا الاستعمال المتعاظم للذكاء الاصطناعي تزايد الشكوك حول قدرة هذه التقنية على حماية البيانات الشخصية، نظرا للحاجة الدائمة لخوارزميات الذكاء الاصطناعي إلى مُدخلات مستمرة من البيانات وإلى تغذية وتحديث وتدريب دائم، وتتغذى هذه الخوارزميات على كم هائل من المعلومات والبيانات التجريبية المبنية على الحياة الواقعية المستقاة من خبرات البشر ووعيمهم وتفاعلهم مع هذه التقنية الحديثة، ما يعني اطلاعها على البيانات الشخصية للأشخاص وبياناتهم بغية معالجتها، وفي هذه الحالة يتم التصادم مع القانون من حيث وجوب احترام الحق في الحق في الخصوصية وحماية البيانات الشخصية.

كما أن التقنيات المبتكرة في مجال الذكاء الاصطناعي لإبرام العقود وتنفيذها تثير كذلك إشكالية من التعاقد ومدى إمكانية القانونية في التعاقد، بالتالي فالتطور السريع واللامحدود للتكنولوجيا والتقنيات والخوارزميات من شأنه يؤثر سلبا على المجالات التي يسعى القانون في حمايتها لاسيما ما ارتبط بالمسائل بالبيانات الشخصية، لذلك فهذا المقال سيجيب على إشكالية أساسية تتمثل في إمكانية مواجهة القانون للذكاء الاصطناعي والحد من تأثيره السلبي؟، وهذا يكون من خلال الوقوف عند التقاطعات التي تكون بينهما في بعض المسائل القانونية التي ستكون محل للمعالجة والتحليل، وذلك بالتطرق إلى التجربة الأوروبية في هكذا موضوع.

أولاً: مظاهر تصادم القانون والذكاء الاصطناعي

يتمثل التصادم بين القانون والذكاء الاصطناعي أحد أبرز التحديات القانونية والأخلاقية التي يشهدها العصر الحديث، حيث تفرض تقنيات الذكاء الاصطناعي السريعة التي تشهد تطوراً غير مسبوق تحديات جوهرية على العديد من المسائل القانونية التي يتم التعرض لبعضها فيما يلي.

1/ تأثير الذكاء الاصطناعي على سوق العمل والقانون الذي ينظمه

توقع الدراسات التي أجريت حول تأثير الذكاء الاصطناعي على سوق العمل إحلال الآلات محل البشر على نطاق واسع خلال السنوات القليلة القادمة وبدهياً، لا يبدو أن هذه ظاهرة جديدة تذكرنا بما حدث خلال الثورة الصناعية. ومع ذلك فإن إلقاء نظرة فاحصة على فئات الوظائف المهددة تثير القلق، اذ يبدو أن جميع الأنشطة قد تأثرت بذلك. فقد يتعرض المصرفيون والمحاسبون والمحامون والأطباء وحتى القضاة لهذه المنافسة التكنولوجية الجديدة².

يبدو في الوقت الحالي أن الاستبدال التدريجي للذكاء البشري بالذكاء الاصطناعي لا يعرف حدوداً سوى تلك التي تضعها التكنولوجيا ومع ذلك، عند التدقيق في الأمر، يبدو أن هذين الشكّلين من الذكاء لا يمكن اعتبارهما متكافئين بموجب القانون. الذكاء الاصطناعي قادر على محاكاة العديد من مظاهر الذكاء البشري، مثل اللغة والحساب. بل إن الذكاء الاصطناعي يتفوق في بعض النواحي على الذكاء البشري. من ناحية أخرى، يفتقر بشدة إلى مظاهر أخرى من الذكاء البشري. فالوعي وقوة الإرادة والعواطف غريبة عن الذكاء الاصطناعي. وبشكل أعم، فإن الأبعاد الذاتية للذكاء البشري ليست في متناول حتى أكثر أنظمة الكمبيوتر تطوراً. ومع ذلك، فإن القانون يستند إليها بشكل خفي ولكن بالتأكيد وفي نهاية المطاف، يبدو أن الذكاء الاصطناعي في نهاية المطاف شكلاً من أشكال الذكاء المنقوص والمعزّز في آن واحد³.

2/ الذكاء الاصطناعي، ثورة جديدة ومصدر قلق

لقد أصبح مصطلح الثورة مستخدماً بشكل مفرط بسبب تسارع التقدم الذي لوحظ على مدى جيل كامل لكن ما نشهده الآن هو أن الأنظمة التي يقودها الذكاء الاصطناعي، والتي أصبحت الآن قيد التشغيل، ستحل تدريجياً محل البشر في بعض المهام⁴.

أ- الذكاء الاصطناعي ثورة لا تزال في بداياتها

لقد كانت التطورات التكنولوجية في السنوات الأخيرة هي القوة الدافعة وراء التحولات التي تم تضخيمها وتسريعها من خلال حقيقة أن هذه التحولات كانت داعمة لبعضها البعض ويستند تطور الذكاء الاصطناعي إلى مزيج من قوة الحوسبة والوصول إلى قواعد البيانات الآخذة في التوسع باستمرار، ووسائل الاتصال التي تتيح تبادل هذه البيانات ومعالجتها على الشبكة.

يمكن تغذية الأجيال الجديدة من المعالجات والشبكات العصبية وتكامل الفيزياء الكمية والبنى البيولوجية الناشئة المرتبطة بالإلكترونيات بقواعد بيانات عملاقة ويتم تغذيتها بشكل خاص عن طريق الأجسام المتصلة، التي يتزايد عددها بشكل كبير والتي تجمع قدرًا كبيرًا من البيانات بموافقة ضمنية إلى حد ما من مستخدميها. وتتيح هذه التطورات بالفعل إجراء تحليل مفصّل للسلوك البشري وتميل إلى التنبؤ أو اقتراح الإجراءات، كما تعمل هذه التطورات على تحويل معالجة البيانات من خلال تقريبها من النظام المعرفي البشري⁵.

والأكثر من ذلك، ستستمر الخوارزميات في النمو من حيث التطور تحت التأثير المشترك لعمليات التعلم الآلي والتعلم العميق الخاصة بها، وقدرة البشر على تطوير أساليب تصميمها، ومستوى نمذجة الواقع البشري والسياق (البيئة، والاقتصاد، والمعرفة العلمية، وما إلى ذلك)، وقدرتها على التطور.

لا بد أن يكون لهذه القدرة على التنبؤ والتحليل المستمر للأنشطة البشرية المحسنة باستمرار تأثير على العلاقات بين الأفراد، لاسيما في المجال القانوني. فالذكاء الاصطناعي، على عكس الروبوتات البحتة التي تسمح ببرمجة النتائج، يجعل النتائج التي ينتجها مستقلة وفريدة من نوعها.

وبالتالي، فإن تطبيق الذكاء الاصطناعي يضعنا في مستقبل لا يمكن التنبؤ به، ليس بسبب الإنسان بل بسبب الآلة.

في مثل هذه البيئة، سيصبح الذكاء الاصطناعي نفسه لا غنى عنه لتحليل الجوانب المختلفة لهذه العلاقات، لاسيما من وجهة نظر قانونية، ونتيجة لذلك، ستظهر علاقات بشرية جديدة سيحل الذكاء الاصطناعي محل الإنسان في اتخاذ القرارات، وسيقوم الذكاء الاصطناعي بالتحكيم أحيانا وأحيانا أخرى يحل محل الإنسان في اتخاذ القرارات. وهذا هو الحال على وجه الخصوص في أتمتة الأدوات، سواء في مجال النقل أو الطاقة أو الصحة أو الأمن أو الدفاع...، بالطبع حتى في مجال القانون يتطور مفهوم الواجهات البينية بين الإنسان والآلة ليحل محل الأنشطة البشرية ليس بالأتمتة ولكن بتحليل صنع القرار القائم على الخوارزميات⁶.

ب/ دخول الذكاء الاصطناعي مجال القانون: إثارة للقلق ؟

في أقل من عامين، وجد الذكاء الاصطناعي طريقه إلى مكاتب المحاماة، وهو يثير الاهتمام والقلق على حد سواء بين المهنيين، فبالنسبة لبعض المحامين، على سبيل المثال، هناك خوف من اختفاء جزء كبير أو أقل من عملهم. ويتفاقم هذا الخوف بسبب زيادة تكاليف الحصول على أدوات الذكاء الاصطناعي. من جانبهم، لا يزال بعض القضاة حذرين بشأن أهمية هذه الأدوات وفائدتها في عملهم الخاص بإعداد القرارات وإضفاء الطابع الرسمي عليها.

يدل ظهور الذكاء الاصطناعي في عدد من مكاتب المحاماة، حسب التجربة الفرنسية، على حتمية هذا التطور ومع ذلك من المهم قياس نطاقه وحدوده، على الرغم من صعوبة فهم إمكانات الذكاء الاصطناعي.

في الوقت الحاضر، يظل الذكاء الاصطناعي أداة للمساعدة ولا يمكن أن يحل محل القدرة على الاستماع والتعاطف وتقديم المشورة. إن تطوير روبوتات الدردشة القانونية لم يغير الوضع بعد فيما يتعلق بالمشورة على وجه الخصوص، تنطوي هذه الوظيفة المركزية في دور المحامي على مسؤولية خاصة به وشخصية بالنسبة له يجب على المحامين في عملهم إظهار الخيال والقدرة على

التمييز، سواء في المواجهة والتقاضي أو في فض النزاع من خلال المعاملات والوساطة في هذا الصدد، في حين أن المحترف قد يعتمد على الأدوات الإحصائية، أو حتى على الذكاء الاصطناعي المطبق على التحليل السلوكي، تبقى الحقيقة أنه في العلاقة الإنسانية، أي النقاش الفردي، يحتفظ تدخل المحامي بأهميته وشرعيته.

3/ الذكاء الاصطناعي في خدمة القضاء، التيسير في التعامل مع القانون ؟

لا يتعرض المحامي، في جوهر مهمته، للإطاحة به من قبل الذكاء الاصطناعي ومع ذلك، سيتعين عليهم في أداء واجباتهم مواجهة التغيرات في أساليب العمل وإدارة المعرفة وتوقع القرارات المستقبلية والتكيف معها. ومن خلال تجاهل هذه التطورات أو البقاء على هامشها، يتعرض المحامون لخطر تحمل المسؤولية في تقديم المشورة أو إستراتيجية الدفاع إذا فشلوا في السعي إلى تقييم إمكانية التنبؤ، تمامًا كما سيتحملون المسؤولية إذا لم يكونوا على علم بوجود سوابق قضائية ضرورية لحل النزاع⁷.

الأمر كذلك بالنسبة للقضاة، من جانبهم، يحتاجون إلى جعل هذه الأدوات خاصة بهم، ولكن بطريقة مختلفة يجب ألا يستخدم القضاة الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بقراراتهم الخاصة، وإلا فإن التأثير الأدائي لهذه الأدوات سيكون مفرطًا. من ناحية أخرى، يمكن أن تتيح هذه الأدوات قراءة أفضل للتقاضي واستخلاص أفضل للسوابق القضائية والمساهمة في تطوير قرار أكثر موثوقية وفقًا لمبدأ اليقين القانوني دون أن يؤدي ذلك إلى التشكيك في التكيف الضروري لتفسير القاعدة نتيجة لهذه التغيرات في المجتمع. في هذا الصدد، يجب ألا يُنظر إلى انعكاس السوابق القضائية، لاسيما في نظام القانون المقارن، على أنه حادث عرضي أو شذوذ في اتخاذ القرار يجب أن يكون جزءًا من تطور منطقي ومعقول، إن لم يكن متوقعًا للقانون⁸.

ليس من المستغرب أن تجارب أدوات العدالة التنبؤية لم تقنع بعض القضاة، فالغرض من العدالة التنبؤية، كما هي متصورة حاليًا في شكل برمجيات تنفذ خوارزميات تعمل بشكل أساسي على أساس إحصائي، هو أمر يهم المحامي. وهو أقل أهمية بكثير للقضاة. ومن ناحية أخرى، فإن

الأمر متروك لمهنة المحاماة ككل لإيجاد طرق لاستخدام الذكاء الاصطناعي لجعل تطبيق القانون أكثر عدالة وفعالية وهذا يعني الاستثمار في أبحاث محددة، وفي هذا الصدد استوجب الاستدلال انه مثلا في المسائل الجنائية، أصبح من الضروري بالفعل أن يستخدم القاضي أدوات الذكاء الاصطناعي لإيجاد أفضل طريقة ممكنة لاستغلال العناصر ذات الصلة، ولاسيما الأدلة اللازمة لحل القضية. ويصبح هذا الأمر أكثر ضرورة عندما يحتوي "مسرح الجريمة" على أدوات الذكاء الاصطناعي وبالتالي سيكون الذكاء الاصطناعي ضرورياً في مكافحة إساءة استخدامه من قبل المجرمين.

ثانياً: متطلبات تنظيمية محددة لضبط الذكاء الاصطناعي في مجال القانون

إن التطورات الأخيرة في مجال الذكاء الاصطناعي والآفاق التي تنبثق عنها تعني أن القانون يحتاج الآن إلى فهم المعالم والحدود اللازمة لتنظيم تطبيقاتها، ومن الضروري بالفعل وضع قواعد جديدة بشأن المسؤولية وتنظيم استخدامات الذكاء الاصطناعي لضمان الامتثال للمبادئ الأساسية للقانون.

1/ في مجال تقرير المسؤولية

على عكس الأتمتة من خلال الحوسبة والروبوتات، يفتح الذكاء الاصطناعي الطريق أمام التمكين ومع ذلك، لا يمكن أن يكون هناك أي مجال لإعفاء تطبيق الذكاء الاصطناعي من كل المسؤولية على أساس أنه مستقل بذاته ونتيجة لعملية تعلم متعمقة خاصة به، مستقلة عن الإرادة البشرية⁹.

يجب ألا يؤدي استخدام الذكاء الاصطناعي إلى تخفيف المسؤولية، أو حتى إلى التهرب من مبادئ المسؤولية ذاتها كما تُفهم تقليدياً بل على العكس، يجب أن يقوم على توسيع نطاق المسؤولية من خلال تجزئتها لنأخذ مثال النقل الآلي في حالة حدوث ضرر ناتج عن نظام ذاتي التحكم بواسطة الذكاء الاصطناعي، سيكون من الضروري التمييز بين الطرف الذي أنشأ الشيء، والطرف الذي قام بدمج نظام الذكاء الاصطناعي - على سبيل المثال مُصنّع السيارة أو مصمم الطائرات بدون طيار-

والطرف الذي صمم النظام ونفذه، والشخص الذي قام بتصميم و/أو تحديث نظام الذكاء الاصطناعي الذي يتحكم في الشيء، وأخيرًا، الشخص الذي يعمل الشيء في خدمته - على سبيل المثال، مالك السيارة أو مستخدمها - بالإضافة إلى المستخدم، الذي قد يكون لديه القدرة على "التحكم في النظام"¹⁰. هذا توضيح مثالي لقضايا المسؤولية التي من المحتمل أن تكون مشتركة بين كل من هؤلاء المتدخلين في العلاقة القانونية، بما في ذلك نتيجة الفشل في تحديث أو تصحيح الأنظمة المعمول بها.

في 27 جانفي 2017، اعتمد البرلمان الأوروبي تقرير ديلفو الذي يحدد عددًا من التحديات التي يجب مواجهتها ويقدم توصيات مختلفة في هذا الصدد ومتابعةً لذلك، نشر في 8 ديسمبر 2017 استنتاجات ونتائج المشاورات العامة حول مستقبل الروبوتات والذكاء الاصطناعي من أجل الوصول إلى الوعي الحقيقي بأثار استعمال الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني. ومع ذلك، هناك حاجة ملحة لتسريع العمل بقدر ما تستمر الاستخدامات في التطور، وأحيانًا بطريقة عشوائية إلى حد ما.

وإذا ما قورنت بالأنشطة القانونية، فإن القضايا ذات طبيعة مماثلة يجب التمييز بين مسؤولية مصمم النظام الخبير، أي مبرمجي محرك الذكاء الاصطناعي، ومسؤولية المستخدم النهائي، مثل المحامي، الذي يعتمد كلياً أو جزئياً على النتائج التي ينتجها النظام المستقل لإسداء المشورة أو لبدء التقاضي¹¹.

تتضح الصعوبة الحالية تمامًا من خلال الالتزام المفروض على المدعي بالمسؤولية لإقامة الدليل على وجود عيب في السلعة المعيبة وفقًا للمادة 1604 من القانون المدني الفرنسي ولكن في هذه الحالة، سيكون الأمر متروكًا لكل فرد للتأكد من أن لديه القدرة على الاحتفاظ بالسيطرة على الأنظمة القائمة على التعلم العميق، على الرغم من أن تطوير الحل خارج عن سيطرة الإنسان.

2/ وجب التحكم في التعامل بالذكاء الاصطناعي من اجل التطبيق السليم للقانون ؟

لأول مرة يصبح النشاط غير المادي مستقلاً عن الإنسان. لم يعد الأمر يتعلق بتنفيذ برنامج ما بإرادة الإنسان وتحت سيطرته، بل بتطوير شكل من أشكال الفكر الذي وإن كان الإنسان هو الذي وضعه، إلا أنه ينزع إلى حد ما إلى التحرر منه. توجد بعض الحدود القانونية، لاسيما في مجال القانون، مع وجود حظر رسمي على صدور قرار قانوني عن نظام مستقل. ومع ذلك فقد تبين أن هذا المبدأ أصبح موضع تساؤل بالفعل، وليس فقط في الولايات المتحدة. هناك بالطبع الإشارة إلى تطبيق النظام وهو ما يعني ضمناً أنه جزء من نشاط منظم، أي إلى مفهوم النظام العام.

في ضوء هذه التطورات، من وجهة نظر أخلاقية، يبرز السؤال عن حدود استخدام نظام الذكاء الاصطناعي في إنتاج قانوني، سواء كان ذلك في صياغة صكوك أو استشارة أو حتى قرار. وهذا هو الحال أكثر من ذلك بالنظر إلى أن الذكاء الاصطناعي يُستخدم لأغراض عديدة ومختلفة ويمكن أن يُساء استخدامه بسهولة.

يجب أن يؤدي هذا النهج إلى تعريف المبادئ الأساسية التي يمكن أن توجه تنفيذ الذكاء الاصطناعي. أولاً وقبل كل شيء، هناك المساءلة والشفافية والحق في الخصوصية، وفي هذا الصدد، سيكون تنفيذ لائحة الاتحاد الأوروبي بشأن حماية البيانات الشخصية عنصراً أساسياً. سيؤدي تنفيذها في الدول الأعضاء إلى تقييد القوى الاقتصادية الكبيرة للبيانات الضخمة حتى لا تتدخل بشكل مفرط في الحياة الخاصة للمواطنين، حتى بدون علمهم¹².

قبل كل شيء، يكمن التحدي الرئيسي للذكاء الاصطناعي في التحقق من صحة استبداله بالتدخل البشري تتضمن هذه القضية بالضرورة تطوير عملية تحكم بناءً على اعتماد المكونات المختلفة للأنظمة التي يحركها الذكاء الاصطناعي، أي تصميم أداة تجربها الذكاء الاصطناعي، حيثما كان ذلك مناسباً ينطوي على التفاعل بين عدة أدوات قائمة بذاتها، الخوارزمية، وبوجه خاص، في قدراتها على التكيف والتطور وفي تحديثها، وأخيراً الاستخدام الموجه إلى حد ما الذي يمكن استعماله في حدود القانون هذا السؤال ليس منفصلاً بشكل أساسي عن قضية الخصوصية.

في هذا الصدد أنشأ الاتحاد الأوروبي أول إطار قانوني في العالم في 12 جويلية 2024، أقر فيه البرلمان اللوائح التي تنشئ القواعد المنسقة للذكاء الاصطناعي¹³، أو قانون الذكاء الاصطناعي. ومن المتوقع أن يدخل النص حيز النفاذ في هذا العام 2026. ستكون هناك استثناءات من هذا الجدول الزمني، بما في ذلك حظر الاستخدام الذي سيتم تطبيقه بعد 6 أشهر من اعتماد الإطار القانوني. على أساس أن أوروبا تريد تطوير إمكانات الذكاء الاصطناعي مع إدارة المخاطر على الحقوق الأساسي¹⁴.

وفيما تعلق بمواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي المتطورة، تم تصميم قانون الذكاء الاصطناعي ليكون قابلاً للتكيف مع تعريفه الواسع للذكاء الاصطناعي نفسه وآلية تحديث مبسطة بالنسبة لمقدمي نظام الذكاء الاصطناعي، يعتمد نهج قانون الذكاء الاصطناعي على تحديد المخاطر على ثلاثة (03) مستويات والتدريب المناسب: والمخاطر غير المقبولة تجعل استخدام نظام الذكاء الاصطناعي محظوراً (على سبيل المثال، استغلال ضعف المجموعة لإحداث ضرر)؛ والمخاطر العالية تتطلب تدابير امتثال حسب التصميم، بما في ذلك سياسة ملزمة لإدارة البيانات، ومعلومات المستخدمين (مثل إدارة الموظفين، والأجهزة الطبية)، إذ يؤدي محدودية المخاطر إلى تبسيط التدابير، بما في ذلك الالتزام بالشفافية تجاه المستخدمين (على سبيل المثال: مرشح الرسائل غير المرغوب فيها) وبالنسبة للمنظمات التي تنشر معلومات عن الذكاء الاصطناعي، تنص أيضاً على التزامات مثل مراقبة بيانات المدخلات، والاحتفاظ بالسجلات، وتعليق الاستخدام في حالة عدم الامتثال.

خاتمة:

في مجال القانون، سيتطلب اقتحام الذكاء الاصطناعي إعادة النظر في ملامح الأنشطة البشرية وقدرتها على الاستفادة المفيدة من الأنظمة المستقلة التي يقودها الذكاء الاصطناعي والتي يحترم تصميمها وتنفيذها الحريات الأساسية وتخضع لقواعد المسؤولية مكيفة مع خصوصياتها دعونا نراهن على أن مهن القانون لن تختفي، ولكن أساليب ممارستها ستتغير هذه التطورات هي جزء مما يسمى الإنسانية المعززة.

لذلك فإنه من الضروري أن يقوم رجال القانون بصفة عامة قضاة ومحامون بالتحاور المستمر مع الباحثين والمهندسين، بملاءمة هذه التكنولوجيات حتى تظل خاضعة للنشاط البشري ولا تكون لها اليد العليا على القدرة على تقرير المصير، وبهذه الطريقة ستبقى البشرية وتبقى السيطرة من الإنسان على الآلة وعلى الذكاء الاصطناعي وليس العكس.

لذلك فإن التقاطع بين القانون والذكاء الاصطناعي من شأنه أن يقلب أبعديات مبادئ القانون مما يستوجب على رجال القانون التعامل مع هكذا مستحدث في مجال المعلوماتية بما يتوافق مع التوصيات الآتية:

- 1- وجب إعادة النظر في قواعد المسؤولية الجنائية والمدنية بما يتوافق مع خصوصيات الذكاء الاصطناعي.
- 2- وجب تشريع مواد جزائية ذات صلة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي من أجل خلق هذا المجال الحساس.
- 3- تفعيل الذكاء الاصطناعي بما يساهم في حماية حقوق الأفراد وترقيتها.

الهوامش:

¹ - T. Cassuto, La justice à l'épreuve de sa prédictibilité, AJ pénal 2017. 334

² - طاهر أبو العيد، دليل الذكاء الاصطناعي لطلبة القانون والقانونيين في الوطن العربي، مجلة قانونية وتكنولوجيا، 2023، ص 4.5.

³ - أبو بكر خوالد، تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتوجه حديث لتعزيز تنافسية الأعمال، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، براين، 2019، ص 42.

⁴ - ضيف الله زينب، الذكاء الاصطناعي والقانون، مجلة القانونية والعلوم البيئية، المجلد 2، العدد 3، 2023، ص 374.

⁵ - Emmanuel Barthe, L'intelligence artificielle et le droit, revue Droit de l'information n°2, vol 54, 2017, pp 22-24.

⁶ - Le rapport du SGDSN, *Étude prospective à l'horizon 2030 : impacts des transformations et ruptures technologiques sur notre environnement stratégique et de sécurité*, publié en avr. 2017..

⁷ - العيدوني وداد، الذكاء الاصطناعي واثره على مستقبل المهن القانونية والقضائية، القانون والذكاء الاصطناعي، كتاب جماعي، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2025 185-198

⁸ - Antoine Garapon, Les enjeux de la justice prédictive, JCP janv. 2017, pp 17-25

⁹ - Rapport contenant des recommandations à la Commission concernant des règles de droit civil sur la robotique 2015/2103(INL), 27 janv. 2017.

¹⁰ - Jaap Bosman, Lisa Hakanson. Death of a Law Firm – Why many business law firms will collapse in the next five years. Édition JBLH, 2015.

¹¹ - Benoît Charpentier et Astrid Lesguillons. « La Startup juridique : braconnage ou avenir de la profession ? ». Legimag, hors série « L'avenir des professions juridiques », mai 2016.

¹² - Règl. (UE) 2016/679, 27 avr. 2016, relatif à la protection des personnes physiques à l'égard du traitement des données à caractère personnel et à la libre circulation de ces données. La transposition de ce règlement est en cours en vue notamment d'amender la loi du 10 janvier 1978 dite « Informatique et Libertés ».

¹³ - صفوان سارة، قراءة تحليلية لقانون الذكاء الاصطناعي الاوروبي 2024-1689، مجلة الدراسات الحقوقية، العدد 1، المجلد 12، ص 300-331.

¹⁴ - Clément Péranaud, loi européenne sur l'IA : une réglementation digne de confiance ? la revue européenne des médias et du numériques n° 68 2023-2024. pp 12-24.